مشروع كهربة خزان اسوان

تقرير أغلبية اللجنة الفرعية التى ألفتها لجنة الشئون المالية بمجلس النواب عن مشروع القانون المعروض (*)

(المقرر حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى بك)

بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ قررت لجنة الشئون المالية تأليف لجنة فرعية برياسة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى بك، وعضوية سبعة من حضرات أعضائها.

وفى ذات التاريخ قررت اللجنة الفرعية زيارة المحطات المائية الكهربائية بمنطقة الفيوم، فانتقلت اليها وفى رفقتها الفنيون من رجال وزارة الأشغال.

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ عقدت اللجنة الفرعية اجتماعها الأول فانعقد إجماع الرأى فيها على الانتقال إلى اسوان ونجع حمادى لمعاينة الخزان ومحطة نجع حمادى المائية.

وكانت اللجنة قد طلبت من قبل إلى وزارة الأشغال موافاتها بجميع الملفات والوثائق المتعلقة بمشروع استنباط الكهرباء من مساقط المياه بأسوان.

(*) نشر تقرير أغلبية اللجنة بالعدد الخامس والسادس لسنة ١٩٤٧ من هذه المجلة.

وقد زارت اللجنة أسوان وعاينت الخزان ثم محطة نجع حمادى المائية .

وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ عقدت اللجنة اجتماعها الثانى ، ورأت مخابرة وزارة الأشغال فى شأن تمكينها من الاجتماع بالخبراء الأجانب الذين استقدمتهم لتستنير فى بعض ما عرض عليها خاصاً بهذا المشروع ، وأن يكون ذلك قبل مبارحتهم مصر بوقت كاف ، لكى يمكن — إذا رئى مد إقامتهم — التفاهم على ذلك ، ولكن رياسة المجلس لم توافق على الكتابة إلى وزارة الأشغال وسافر الخبراء دون أن تلتقى بهم اللجنة .

وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ زارت اللجنة قسم الكهرباء بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول واجتمعت برياسة حضرة الدكتور محمود الشيشينى الذى كان قد رفع إلى وزارة الأشغال — بواسطة وزارة المعارف — تقريراً تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عن مشروع كهربة الخزان ضمنه رأياً يخالف ما ذهبت اليه لجنة القوى الكهربائية بوزارة الأشغال ، وطلبت اللجنة إليه أن يوافيها بملاحظاته على هذا المشروع .

ولما كانت وزارة الأشغال لم توافِ اللجنة بالملفات والوثائق الخاصة بالمشروع ، فقد اتصلت اللجنة بحضرة صاحب العزة رئيس لجنة القوة الكهربائية تستعجله فى إرسال هذه الملفات فوافاها بستة وعشرين ملفا فى يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ .

وفى ٣٠ أبريل اجتمعت لجنة الشئون المالية ووقفت على المراحل التى قطعتها اللجنة الفرعية فى دراسة المشروع ، وفى تلك الجلسة وافتها وزارة الأشغال العمومية بتقرير اللجنة الدولية باللغة الانجليزية ، فقررت اللجنة أن تطلب إلى الوزارة ترجمته وترجمة التقرير الاقتصادى للجنة القوى الكهربائية ، وهو يتكون من مائة صفحة باللغة الانجليزية .

وقد استقر الرأى فى تلك الجلسة على أن تنتهى اللجنة الفرعية من مهمتها خلال أربعة أسابيع .

وقد قامت وزارة الأشغال بترجمة تقرير اللجنة الدولية ووافت به اللجنة ، أما التقرير الاقتصادى للجنة القوى الكهربائية فلم تصل للجنة ترجمته حتى الآن .

وفى ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ رأت اللجنة الفرعية استدعاء كل من حضرتى الأستاذين الدكتور محمود الشيشينى ، والأستاذ على فتحى بك استاذ الهندسة المدنية بكلية الهندسة بجامعة فاروق الاول لسماع ملاحظاتهما وإطلاع المختصين بوزارة الاشغال عليها توطئة للجمع بينهم فى جلسة أخرى .

وفى ٢٠و٢٢ مايو سنة ١٩٤٧ حضر حضرتاهما اجتماع اللجنة وأبديا ما عن لهما من آراء ، وأجابا على ماوجه إليهما من أسئلة .

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ اجتمعت لجنة الشئون المالية وحضر اجتماعها سعادة الاستاذ محمد حامد جوده رئيس المجلس ، فعرض رئيس اللجنة الفرعية نتيجة أبحاثها ، ولخص الاعتراضات التى وجهت إلى مشروع الحكومة من الناحيتين الفنية والاقتصادية فقررت اللجنة عقد جلسة أخرى ودعوة المختصين فى وزارة الأشغال العمومية وحضرات الدكتور محمود الشيشينى ، والاستاذ على فتحى بك ومحمود حنفى بك . وقد عقد هذا الاجتماع وحضره معالى وزير الاشغال العمومية ومعاونوه كما حضره حضرتا الدكتور محمود الشيشينى ، ومحمود حنفى بك .

وقد قدم الدكتور محمود الشيشينى فى هذه الجلسة تقريراً فى قرابة سبعين صفحة ، طلبت أقلية فى اللجنة طبعه وتوزيعه لاستيفاء البحث من جميع الوجوه ولكن أغلبية اللجنة لم تر الانتظار .

وقد تقرر فى هذه الجلسة أن يكون لكل من الاغلبية والأقلية تقرير خاص ، وفيما يلى تورد أقلية اللجنة تقريرها عن مشروع هذا القانون .

تمهيد

لاخلاف على وجوب استخدام موارد الثروة الطبيعية فى البلاد ، فاذن بادرت الحكومة باستغلال بعض تلك الموارد ، فإنما تستجيب لرغبة الأمة الاجماعية

فى الاستفادة من مواردها وتنميتها على نحو يتفق مع تطور البلاد. ولقد ردد البرلمان بمجلسيه تلك الرغبة فى مناسبات كثيرة ودعا إلى وجوب الالتفات إلى تلك الموارد ومنحها ما تستحقه من عناية واهتمام .

على أن استخدام موارد الثروة يجب أن يكون استخداما اقتصاديا، فلا يصرف الجهد والمال فى المشروعات التى لا نتنظر منها فائدة اقتصادية محققة أو التى لا تتناسب الفوائد المرجوة منها مع باهظ التكاليف التى تتطلبها . وغنى عن البيان أن القول بغير ذلك يؤدى إلى بعثرة الاموال وتشتيت الجهود فيما لا يعود على البلاد بالنفع المطلوب .

وفى ظل هاتين الحقيقتين يجب أن يبحث المشروع المعروض .

ولقد كان هذا المشروع موضوعاً للاهتمام من وقت طويل ، ولكنه ظل مع ذلك يسير بخطوات وئيدة ، يكتنفها التقدم والتأخر ، ويغلب عليها التعثر المتواتر ، وربما كان مرد ذلك إلى الحقيقة الواقعة ، وهى أن خزان اسوان إنما صمم وأنشىء لأغراض الرى دون أية أغراض سواها ، ونظراً للأهمية البالغة المعلقة على الخزان فيما يختص بالرى فقد أصبح له ما يشبه القدسية التى لا تجيز المساس به أو تعريضه لما يخل بوظيفته الأولى أو يعرقلها على هذا النحو أو ذاك . وإذا كانت أغراض الرى ملحوظة قبل كل شىء فى تصميم الخزان وإنشائه ، فإن مدى السقوط فيه يتغير على مدار السنة ويتراوح فى الأوقات المختلفة بين اثنين وثلاثين متراً وأربعة امتار . وهذا الوضع الذى لا سبيل لإغفاله ، يحيط مشروع كهربته بصعوبات فنية غير عادية .

من أجل ذلك اتجه التفكير منذ وقت بعيد إلى العدول عن كهربة الخزان ذاته إيثاراً للأغراض التى توخيت عند تصميمه وإنشائه منذ البداية ، ونبتت على أثر ذلك فكرة أشار اليها بعض الفنيين قبل ما يقرب من ربع قرن ، وأيدها كثيرون ، وهى أن تصمم محطة توليد الكهرباء فى اسوان وتنشأ خصيصاً للسقط دون أن تكون لها صلة بالخزان نفسه . وقد رحب معظم الذين عنوا بدراسة الموضوع

بتلك الفكرة التي توائم بين الهدفين المنشودين ، أي بين الاستفادة من المسقط وعدم المساس بالخزان أو بأغراض الري التي روعيت عند تصميم الخزان وإنشائه .

ومقتضى هذه الفكرة حفر قناة وإنشاء المحطة على فتحتها بدلا من تركيبها على فتحات الخزان ذاتها ، ولكن هذه الفكرة استبعدت في ذلك الحين ، لأن حفر القناة المشار اليها ـ مع التسليم بأنها تؤدي إلى الغرض المطلوب وتفضله ـ يتطلب نفقات باهظة لم يكن في الوسع الإقدام عليها . وكان السبب في ارتفاع تكاليف هذا المشروع ما يتطلبه حفر الارض الرملية والصخرية والجرانيتية في تلك الجهـــة من نفقات لا سبيل اليها ، فكأنما كان المشروع أصلح من الناحية الفنية من مشروع كهربة الخزان ، ولكنه كان من الناحية الاقتصادية مما لا يمكن التعويل عليه . ولو كان في الوسع عند ذلك التغلب على زيادة نفقات الحفر لكان هذا المشروع أقرب إلى التحقيق وأكفل بالفوائد المرتقبة .

والآن وقد أسفرت الحرب عن تقدم في أساليب الحفر وأدواته أدى إلى انخفاض كبير في نفقاته ينبغي لمن يتصدى لإقامة مشروع لاستنباط الكهرباء في اسوان أن يتجه اهتمامه أولا إلى هذه الناحية ليعلم ما إذا كانت التكاليف لا تزال فادحـة ، وهي العقبة التي حالت دون تنفيذ هذه الفكرة منذ ذلك الحين أم لا .

المشروع من الناحية الدستورية

تنص الفقرة الثالثة من المـادة ١٣٧ من الدستور على ما يأتي :

« يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية وكذلك كل تصرف مجاني في أملاك الدولة »

ولما كان خـزان اسوان من أعمال الري التي تهم سائر مديريات القطر المصري ومحافظاته أيضاً ، فإن كل عمل يتصل به ، ينبغي أن يخضع لحكم هذه المادة ، وأن يعرض على البرلمان مقدما لاعتماده .

وإنما يقصد هذا الحكم من أحكام الدستور، إلى تمكين البرلمان - قبل بحث مثل هذه المشروعات من الناحية المالية - أن يبحث المشروع فى ذاته وتفصيلاته، وأن يقف على الخطوط الرئيسية لتصميمه، ويقارن بين الأوجه المختلفة المحتملة لتنفيذه.

وتعتبر الناحية المالية لمثل هذا المشروع تالية لصدور القانون باعتماد إنشائه الذى تتيح مناقشته فرصة البحث الفنى، وتفسح المجال لالتقاء وجهات النظر المختلفة وتقضى على التنازع المحتمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتلقى أكبر قدر من الضوء على طريقة تنفيذه.

وبحكم هذه السيادة يتعين أن يقف البرلمان مقدما على كل كبيرة وصغيرة فى المشروع.

وإذا كانت الحكومة قد تقدمت مباشرة بطلب اعتماد المال لتنفيذ مشروع لم يعتمده البرلمان، فإن أقلية اللجنة لم يمكنها أن تساير الحكومة فى هذا الاتجاه، أو أن تبحث المشروع من ناحيته المالية قبل استيفاء بحثه من الناحية الفنية والاقتصادية.

ومن أجل ذلك حملت عبء البحث الشامل للمشروع من كافة نواحيه، والموازنة بين الطرائق المختلفة لتنفيذه، وكان هدفها الأول فى هذا البحث ضمان سلامة الخزان وكفالة مصالح الرى، ونجاح المشروع من الناحية الاقتصادية.

تاريخ المشروع

١ - بدأت فكرة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان اسوان، مقترنة بصنع السماد، منذ سنة ١٩١١، وظلت تشغل الاذهان، وتجتاز مراحل البحث والدراسة والإعداد إلى سنة ١٩٤٥.

وفى هذه الفترة الطويلة التى تبلغ خمسة وثلاثين عاما تداول بحث هذه الفكرة هيئات حكومية مختلفة، وحكومات مصرية متعاقبة، وخبراء أجانب عديدون، وتقدمت

فى شأنها عروض كثيرة من هيئات هندسية وكيمائية مختلفة الجنسية ، وكان خليقا بمن يشرع فى استئناف هذا المشروع ، ويبدأ مرحلته التنفيذية ، أن يفيد من تلك الجهود التى بذلت ، وأن يقيم وزناً للحقائق التى انتهى اليها البحث وانعقد عليها الإجماع .

كذلك يجدر بنا - إذ نتصدى لوزن هذا المشروع بميزان الاقتصاد الأهلى وإذ نسعى للمحافظة على سلامة الخزان ومطالب الرى - أن نستعرض مراحله منذ بدأ التفكير فيه ، لنستخلص النتائج التى نقيم عليها بنيانه ، ولنواصل السير من حيث توقفت خطواته .

المرحلة الأولى :

٢ - فى ديسمبر سنة ١٩١١ تقدم أجنبيان لمستشار وزارة الأشغال وأثارا موضوع استغلال القوى فى أسوان فى صناعة السماد بوجه خاص فأفهما بأنه فى الإمكان أن يتقدما - إذا شاءا - بمشروع لإنشاء محطة توليد القوى ومصنع السماد وإدارتهما ، وذلك لحساب الحكومة المصرية .

وقد تبين أن المشروع الذى قدماه لايختلف عن مشروع لأمريكى يدعى كوبر Cooper بيد أن المشروع الأخير يفضل مشروعهما من الناحية الفنية .

٣ - وكان ثمة شخص آخر بعث بخطاب إلى وكيل وزارة الأشغال بتاريخ أول مايو سنة ١٩١٢ في صدد توليد القوى من خزان أسوان واستخدامها مدة ستة أشهر من العام فى إنتاج سيانواميد الجير ونترات الجير ويطلب أن يعطى فتحتين من الخزان لأغراضه ، مع استعداده لإعطاء الحكومة المصرية ٥٠ ٪ من فائض الربح بعد تقدير ١٠ ٪ كربح معقول لرأس المال المستثمر . ولكن خبيراً بمصلحة الزراعة إذ ذاك قرر فى خطاب بعث به إلى المستشار القضائى ، فى ٦ مارس سنة ١٩١٣ ، أن السيانواميد قد استبدل به إلى حد ما نترات الجير ، الذى بسطت طريقة إنتاجه من الهواء .

٤ - وحتى شهر نوفمبر سنة ١٩١٣ كان وكيل وزارة الأشغال لايزال قائماً بأبحاثه عن المشروع مستعيناً ببعض الخبراء ، وكانت الفكرة متجهة إلى إمداد شركة كوم أمبو بجانب صغير من القوى الناتجة لإدارة طلمباتها .

٥ — وفى سنة ١٩١٦ تقدم لورد ونشستر (Winchester) نيابة عن شركة Victoria Falls and Transvaal Power فى شأن توليد القوى من خزان أسوان وإنتاج السماد . فكانت إجابة المستشار المالى هى أن الخزان إنما هو جزء من نظام الرى فى مصر ، وأن سلطة الحكومة المصرية عليه يجب أن تكون كاملة وأن مشروعاً يصادق عليه فى النهاية يجب أن يترك فيه توليد القوى المحركة للحكومة المصرية التى تبيع عندئذ القوة لأية شركة تود استعمالها ، ولكنها تمنح بحال من الأحوال امتيازاً لإنتاج القوى .

٦ — وفى ١٥ فبراير سنة ١٩١٧ اقترحت الشركة العامة للسيانا ميد Cocieta General per le Cianamide استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية بقصد إنشاء فرع لصناعة سيانا ميد الجير فى مصر ، وعرضت أن تقوم بإنشاء المصنع بجوار أسوان لحسابها على أن تعطيها الحكومة المصرية الأرض والقوى اللازمة واحتكارا لاستعمال تلك القوى فى إنتاج السماد الكيمائى المستخرج من النتروجين الهوائى . وفى مقابل ذلك تتعهد الشركة بأن توسع مصانعها بالتدريج لكى توفى حاجة مصر من الأسمدة .

٧ — وفيما بين سنة ١٩٢٠ كانت الحكومة قد عهدت لبعض الشركات أن تتقدم بمشروعاتها فى هذا الصدد ، ولكن مجلس الوزراء قرر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٠ أن ملكية توليد محطة القوى واستثمارها يجب أن تبقى فى يد الحكومة .

وطلب إلى وزارة الأشغال أن تتقدم بتقرير واف عن الموضوع كله قبل السير فى تنفيذ المشروع يتناول الحد الأقصى للقوة التى يمكن إنتاجها وأحسن استعمال يمكن أن توجه إليه .

وبناء على ذلك تقرر عدم الالتفات إلى العروض التى قدمت للحكومة ورفضت العطاءات التى قدمت وهى ثلاثة .

٨ — وإجابة لرغبة مجلس الوزراء كلف وزير الأشغال سير مردوخ مكدونالد مستشار الوزارة ببحث الموضوع ، فرفع إليه تقريراً فى ١٥ مايو سنة ١٩٢١ يلخص فيما يلى :

(١) إن الغرض من توليد القوى فى البداية كان كهربة خط الاقصر ـ أسوان، ولكنه لم يكن اقتصادياً ، كما اتجه التفكير إلى إنارة أسوان والاقصر وإدارة طلمبات الرى فى هذه المنطقة ، ولكن كل هذه الأغراض لم تعتبر ذات قيمة كافية لتبرير تنفيذ الفكرة .

(٢) إن تترات الجير هى أنسب وأبسط الأسمدة التى يمكن إنتاجها فى أسوان .

(٣) إن مصنع السماد تزيد كفايته كلما قرب من الخزان ، ولذلك اختار موضعاً مجاوراً على الشاطىء الشرقى للنهر تسهيلا لنقل الجير بواسطة النهر ، كما أنه يمكن إقامة وصلة بخط الأقصر ، أسوان ، الشلال ، على مسافة قريبة من المصنع .

٩ — وقد رفع وزير الأشغال (معالى محمد شفيق باشا) تقرير ماكدونالد إلى رياسة مجلس الوزراء ، مقترحا أن يرجأ تنفيذ المشروع وأى بحث جديد متعلق به .

فوافق مجلس الوزراء على ذلك .

المرحلة الثانية :

١٠ — ظل المشروع عند هذا الموقف إلى سنة ١٩٢٩ حيث شكل مجلس الوزراء لجنة من :

رئيس مجلس الوزراء	(محمد محمود باشا)	رئيساً
وزير المواصلات	(عبد الحميد سليمان باشا)	
وزير المالية	(على ماهر باشا)	أعضاء
وزير الأشغال	(ابراهيم فهمى بك)	
وزير الخارجية	(حافظ عفيفى بك)	

وكانت مهمة اللجنة ، كما ورد فى قرار تشكيلها ، أن تنظر فى المشروعات التى تقدمت للحكومة المصرية والتى ستقدم إليها فى المستقبل ، فيما يتعلق بمسألة توليد الكهرباء

من مساقط النيل فى مصر وطرق استعمالها ، أو فى المشروعات الخاصة بتوليد الكهرباء بالطرق الصناعية .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مرتين وانتهت إلى رفض المشروعات المقدمة لها لأنها قائمة على أساس هدم جزء من حائط الخزان طوله نحو مائة متر وإعادة بنائه من جديد ، فى حين أن اللجان الدولية التى عرضت عليها مسألة تعلية الخزان ذكرت فى صدد إمكان الاستفادة من الخزان لتوليد الكهرباء أنه يجب فى هذه الحالة عدم مس بناء الخزان .

المرحلة الثالثة :

١١ — وفى سنة ١٩٣٢ أعدت مصلحة الميكانيكا والكهرباء (الدكتور عبد العزيز بك احمد) مشروعاً مشفوعاً بمواصفات لإنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط المياه فى خزان أسوان واستخدام القوى المولدة منها فى صناعة السماد الأزوتى ، وقد طرح هذا المشروع فى المناقصة .

ولكنه بالنظر إلى قيام المصلحة بوضع مشروعها دون اتصال بمصلحة الرى لمعرفة حاجات الرى فى مختلف أوقات السنة ، رأت وزارة الأشغال سحب المشروع من المناقصة بعد عشرة أيام من نشره .

وشكلت الوزارة لجنة لفحص حاجات الرى وتنسيق مشروع توليد الكهرباء مع تلك الحاجات وبيان الأغراض التى يصح استعمال تلك القوى فى إدارتها ، ولكن تلك اللجنة لم تجتمع قط .

المرحلة الرابعة :

١٣ — وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ تقدمت شركة الكهرباء الإنجليزية وشركة

الصناعات الكيمائية الامبراطورية تعرضان مشروعاً لإقامة محطة القوى ومصنع السماد على أسس أبدياها .

١٣ — وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ تقدم فريق آخر مقترحا أن يقوم بتنفيذ المشروع على أسس مماثلة لما تقدم به الفريق الأول ، ولكنه اقترح لكى تتمكن الحكومة من الحصول على أحسن النتائج أن تعرض المشروع فى مسابقة دولية لتصميمه على الوضع الذى يؤدى إلى أقصى استفادة من القوى المستطاع توليدها . كما أرى أنه ليس من المصلحة توزيع المسئولية فى تنفيذ أجزاء المشروع المختلفة ، وإنما ينبغى أن تقوم هيئة واحدة بتنفيذه كاملا ، بإنشاء المحطة ومصنع السماد معاً .

١٤ — وفى سنة ١٩٣٥ تقدمت وزارة المالية بمذكرة إلى مجلس الوزراء ، تقترح المضى فى المشروع ، واتخاذ قرار فى شأنه ، وعلى الأخص فى النقط الآتية :

(ا) قيام وزارة الأشغال العمومية بوضع البيانات المائية التى تتخذ أساساً لتوليد القوى من الخزان .

(ب) هل يعرض المشروع - بشقيه - فى مسابقة دولية ، أو يكتفى بانتظار ما يتقدم به الفريقان المشار إليهما ، وهل يوافق المجلس على الأسس التى عرضاها أو يرى تعديلها .

(ج) هل تحتفظ الحكومة بملكية محطة التوليد وإدارتها طبقاً لقرار المجلس فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٠ ؟ أم تقبل إنشاءها وإدارتها بواسطة غيرها تحت إشرافها ؟

فقرر المجلس فى ١٣ فبراير من ذلك العام تشكيل لجنة برياسة وزير المالية وعضوية كل من وكيل وزارة الأشغال للرى ووكيل وزارة الزراعة والمدير العام للرى والصرف فى السودان وأعالى النيل ، ومراقب مصلحة المناجم والمحاجر والخبير الكيميائى بمصلحة التجارة والصناعة ، لبحث طلبات إنشاء مصنع للسماد تستخدم فيه القوى المستمدة من مساقط الخزان ، على أن تتقدم بنتيجة بحثها إلى مجلس الوزراء .

(يتبع)